

No. 35872

**Belgium
and
Morocco**

**Convention between the Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco
concerning assistance to detained persons and the transfer of sentenced persons.
Brussels, 7 July 1997**

Entry into force: 1 June 1999 by notification, in accordance with article 26

Authentic texts: Arabic, Dutch and French

Registration with the Secretariat of the United Nations: Belgium, 29 July 1999

**Belgique
et
Maroc**

**Convention entre le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc sur l'assistance
aux personnes détenues et le transfèrement des personnes condamnées. Bruxelles,
7 juillet 1997**

Entrée en vigueur : 1er juin 1999 par notification, conformément à l'article 26

Textes authentiques : arabe, néerlandais et français

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Belgique, 29 juillet 1999

وإثباتا لذلك وقع ممثلا الدولتين المودون لهما بذلك على هذه الاتفاقية ووضعا طابعهما عليها.

وحرر في
باللغات الفرنسية والترلندية والعربية وللنصوص الثلاثة نفس الحجية.
من نسختين أصليتين

عن المملكة المغربية

عن المملكة البلجيكية

عبدالرحمان المالو
١٦١٠

Pepere De Clerck
١٦١٠

الباب الرابع
حل الخلافات
المادة الخامسة والعشرون

تخل عن الطريق الدبلوماسي كل الخلافات التي قد تنشأ بسبب تأويل أو تطبيق مقتضيات
الاتفاقية.

أسست لجنة استشارية مختلطة تتكون من ممثلين عن وزارتي الشؤون الخارجية والعدل التي
تجتمع دورياً بطلب من إحدى الدولتين وذلك لتسهيل حل المشاكل التي قد تنتج عن تطبيق هذه
الاتفاقية.

الباب الرابع
مقتضيات ختامية
المادة السادسة والعشرون

1 - يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإشعار الطرف الآخر بإتمام الإجراءات المسطرية
المتطلبية في دستورهما لأجل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

وتدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من اليوم الأول من الشهر الثاني الموالي لتاريخ
آخر إشعار.

2 - أبرمت هذه الاتفاقية لمدة غير محدودة.

3 - يمكن في أي وقت لكل من الطرفين المتعاقدين إلغاء هذه الاتفاقية ويسري مفعول هذا
الإلغاء بعد مرور سنة من تاريخ التوصل بالإشعار من قبل الطرف المتعاقد الآخر.

الباب الثالث
النقل المؤقت
المادة الرابعة والعشرون

1- في إطار مسطرة نقل جارية وفي انتظار القرار النهائي، يمكن للأطراف المتعاقدة ومن أجل أسباب إنسانية قصوى ولاسيما في حالة أسباب صحية خطيرة للمحكوم عليه أو أحد أقاربه الترخيص باتفاق مشترك بالنقل المؤقت للمحكوم عليه في اتجاه دولة التنفيذ ما لم تكن هناك اعتبارات خاصة تعارض مع ذلك.

- يمكن إثبات الرضعية الصحية للمعني بالأمر عن طريق شواهد طبية صادرة عن أشخاص أو هيئات مؤهلة قانونيا لهذا الغرض.
- يمكن لدولة الإدانة أن تحدد ظروف وشروط النقل.
- يقع تلقى تصريحات قبول الشخص المدان ويضمن في محضر تنجزه السلطة القضائية والتي يتعين عليها إشعاره مسبقا بظروف النقل المؤقت وبالالتزامات الواجب تحملها من قبل الطرفين المتعاقدين. بمقتضى تطبيق هذه المادة.

2 - ويبقى الشخص المنقول رهن الاعتقال بتراب دولة التنفيذ ما لم ترخص دولة الإدانة بالإفراج عنه.

3 - تعطي دولة التنفيذ الضمانات الكافية لإرجاع المحكوم عليه لدولة الإدانة إذا ارتفعت أسباب النقل المؤقت.
وتخصم مدة الاعتقال بدولة التنفيذ من المدة المتبقية من العقوبة السالبة للحرية التي يتعين على المحكوم عليه قضاؤها بدولة الإدانة.

4 - وفي حالة هروب الشخص الذي تم نقله، تتخذ دولة التنفيذ كل الإجراءات لإعادة القبض عليه.

5 - تنطبق إجراءات المادة 23 على النقل المؤقت.

المادة العشرون

ماعدا في الحالات الاستثنائية توجه الطلبات من وزارة عدل الدولة الطالبة إلى وزارة عدل الدولة المطلوبة وترسل الأجوبة في أقصر الآجال بنفس الكيفية.

يجب على الدولة المطلوبة أن تشعر الدولة الطالبة في أقرب الآجال بقرار قبول أو رفض طلب النقل.

المادة الواحدة والعشرون

يجب لكل دولة من الدولتين أن تحتفظ بإمكانية مطالبة الدولة الأخرى بتوجيه الطلبات والوثائق المرفقة بها مصحوبة بالترجمة للغة أو إحدى اللغات الرسمية للدولة الطالبة.

المادة الثانية والعشرون

تعفى من إجراءات التصديق، الوثائق والمستندات التي يقع إرسالها تطبيقا لهذه الاتفاقية.

المادة الثالثة والعشرون

تتحمل دولة التنفيذ مصاريف النقل عندما إذا تقرر بخلاف ذلك من طرف الدولتين. والدولة التي تتحمل مصاريف نقل المعتقل هي التي تعين الأشخاص المكلفين بحراسته.

لا يمكن بأي حال لدولة التنفيذ المطالبة باسترجاع المصاريف التي أنفقتها لتنفيذ العقوبة وحراسة المحكوم عليه.

المادة التاسعة عشرة

1- تدلي دولة التنفيذ، إما تعريزا لطلبها وإما استجابة لطلب دولة الإدانة بالوثائق الآتية:

أ - وثيقة تثبت أن المحكوم عليه من رعاياها.

ب - نص المقتضيات القانونية التي تجرم الفعل موضوع الحكم بدولة الإدانة وكذا كل المعلومات المفيدة حول كيفية تنفيذ العقوبة بدولة التنفيذ، وحول الآثار القانونية للإدانة في دولة التنفيذ.

2 - تدلي دولة الإدانة، إما تعريزا لطلبها أو استجابة لطلب دولة التنفيذ بالوثائق التالية :

أ - أصل أو نسخة مطابقة لأصل القرار القاضي بإدانة الجانح، وتشهد بالطابع التنفيذي لهذا القرار وتوضح في حدود الإمكان ظروف الجريمة وزمانها ومكان ارتكابها، وتكيفها القانوني ومدة العقوبة المطلوب تنفيذها.

ب - وثيقة تتضمن هوية المحكوم عليه ومحل سكناه بدولة الإدانة وبدولة التنفيذ.

ج - الإشارة إلى مدة العقوبة التي قضاها بما في ذلك مدة التوقيف الاحتياطي عند الاقتضاء مع الأخذ بعين الاعتبار كل ما من شأنه أن يؤثر على تنفيذ العقوبة.

د - كل المعلومات المفيدة حول كيفية تنفيذ العقوبة داخل دولة الإدانة.

3 - إذا ارتأت إحدى الدولتين أن المعلومات المقدمة لها من الدولة الأخرى غير كافية

لتطبيق هذه الاتفاقية، فلها أن تطلب المعلومات التكميلية الضرورية.

4 - يجب إخبار المحكوم عليه بتطورات ملفه وكذلك بجميع القرارات التي تتخذها إحدى

الدولتين بخصوص طلب نقله.

المادة الخامسة عشرة

تقدم دولة التنفيذ لدولة الإدانة المعلومات المتعلقة بتنفيذ الحكم :

- أ - إذا اعتبرت أن العقوبة قد تم تنفيذها.
ب - إذا هرب المحكوم عليه قبل انتهاء مدة عقوبته.
ج- إذا طلبت دوله الإدانة من دولة التنفيذ تقريراً خاصاً.

المادة السادسة عشرة

تطبق مقتضيات هذه الاتفاقية على تنفيذ الأحكام بالإدانات الصادرة سواء قبل أو بعد دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

الباب الثاني

المسطرة

المادة السابعة عشرة

يمكن تقديم طلب النقل من طرف:

أ - المحكوم عليه نفسه أو بواسطة ممثله القانوني الذي يقدم بعريضة ترفع إلى إحدى الدولتين.

ب- دولة الإدانة.

ج - دولة التنفيذ.

المادة الثامنة عشرة

يقدم الطلب كتابة، وتبين فيه هوية المحكوم عليه ومحل إقامته في دولة الإدانة ودولة التنفيذ ويرفق بتصريح تتلقاه سلطة قضائية متضمنا موافقة المحكوم عليه.

تضع السلطات المختصة بدولة التنفيذ حداً لتنفيذ العقوبة بمجرد إشعارها بكل قرار أو إجراء مجرد العقوبة من صيغتها التنفيذية.

المادة الحادية عشرة

يجوز لدولة الإدانة وحدها أن تبت في طلب المراجعة المقدم في مواجهة حكم الإدانة.

المادة الثانية عشرة

تختص دولة التنفيذ وحدها باتخاذ قرارات تخفيض العقوبة لفائدة المحكوم عليه وبصفة عامة بتحديد كيفية تنفيذها.

المادة الثالثة عشرة

تسلم المحكوم عليه من طرف سلطات دولة التنفيذ يوقف تنفيذ الحكم في دولة الإدانة. وإذا تخلص المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة داخل دولة التنفيذ، بعد نقله إليها، فإن دولة الإدانة تسترد حق تنفيذ الحكم فيما تبقى من العقوبة.

المادة الرابعة عشرة

1. لا يمكن الحكم من حديد داخل دولة التنفيذ على الشخص الذي تم نقله طبقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية من أجل نفس الأفعال التي كانت موضوع الحكم داخل دولة الإدانة.

2 - إلا أنه يمكن اعتقال أو متابعة الشخص الذي تم نقله وكذلك الحكم عليه داخل دولة التنفيذ من أجل أفعال أخرى غير تلك التي كانت موضوع الحكم داخل دولة الإدانة إذا كانت هذه الأفعال معاقبة جنائياً بمقتضى تشريع دولة التنفيذ.

- ج - إذا قررت السلطة المختصة للدولة التنفيذ عدم إجراء أية متابعة أو قررت وضع حد لمتابعة سبق تحريكها من أجل نفس الوقائع.
- د- إذا كانت الوقائع التي استندت عليها الإدانة موضوع متابعة في دولة التنفيذ،
- هـ- إذا لم يسدد المحكوم عليه - في النطاق الذي تراه دولة الإدانة مناسبا - ما بذمته من مبالغ مالية، وغرامات، ومصاريف قضائية، وتعويضات، وعقوبات مالية كيفما كان نوعها المحكوم بها عليه.
- و- إذا كان المحكوم عليه يحمل جنسية دولة الإدانة.

المادة الثامنة

يخضع تنفيذ العقوبة السالبة للحرية لقانون دولة التنفيذ مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية :

المادة التاسعة

إذا كانت طبيعة ومدّة هذه العقوبة تتعارض مع تشريع دولة التنفيذ، فيمكن لهذه الأخيرة ملاءمتها مع العقوبة أو التدبير المنصوص عليه في قانونها بالنسبة للجرائم المماثلة، وهذه العقوبة أو التدبير يتطابق قدر الإمكان من حيث الطبيعة أو المدّة مع ما هو مقرر في حكم دولة الإدانة الواجب تنفيذه.

ولا يمكن لهذه العقوبة أو التدبير أن يؤدي من حيث طبيعته أو مدته إلى تشديد العقوبة الصادرة عن دولة الإدانة ولا أن يتجاوز الحد الأقصى المنصوص عليه في قانون دولة التنفيذ.

المادة العاشرة

تعلم دولة الإدانة بدون تأخير دولة التنفيذ بكل قرار أو إجراء مسطري صادر فوق ترابها يضع حدا لحق التنفيذ.

- أ- أن تكون الجريمة التي يستند عليها الطلب معاقبا عليها في تشريع كل من الدولتين.
- ب- أن يكون المقرر القضائي نهائيا وقابلا للتنفيذ.
- ج- أن يكون المحكوم عليه من رعايا الدولة التي سينقل إليها.
- د- أن يكون هذا النقل بموافقة المعتقل أو ممثله القانوني إذا تعذر ذلك بسبب سنه أو حالته الصحية أو العقلية بعد أن يكون على علم بالأثار القانونية التي تنجم عنه ذلك ولاسيما تلك المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 14.
- هـ- يجب ألا تقل مدة العقوبة المتبقية عند تقديم الطلب عن سنة ويمكن في حالات استثنائية للدولتين الترخيص بالنقل رغم أن المدة تقل عن سنة.
- و- يجب أن يحظى هذا النقل بقبول كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة السادسة

يرفض طلب نقل المحكوم عليه :

- أ - إذا اعترفت الدولة المطلوبة أن هذا النقل من شأنه أن يمس بسيادتها، بأمنها، بنظامها العام، بالمبادئ الأساسية لنظامها القانوني أو بمصالحها الأساسية.
- ب- إذا كانت هناك أسباب جدية تدعو للاعتقاد بأن من شأن تنفيذ العقوبة داخل دولة التنفيذ، أن يفاقم وضعية المحكوم عليه لاعتبارات عرقية أو دينية أو لآراء سياسية.
- ج- إذا تقادمت العقوبة بمقتضى قانون إحدى الدولتين.

المادة السابعة

يمكن رفض طلب النقل :

- أ - إذا كانت الجريمة تنحصر فقط في خرق التزامات عسكرية.
- ب - إذا كانت الإدانة التي يستند عليها الطلب مبنية على وقائع سبق الحكم فيها نهائيا في دولة التنفيذ.

القسم الثاني
نقل الأشخاص المعتقلين المحكوم عليهم

الباب الأول
مبادئ عامة
المادة الثالثة

يقصد في هذه الاتفاقية :

أ- بعبارة "دولة الإدانة"، الدولة التي صدر فيها الحكم والتي سينقل منها؛

ب- بعبارة "دولة التنفيذ"، الدولة التي سينقل إليها المحكوم عليه لقضاء عقوبته؛

ج- بعبارة "السجين المحكوم عليه"، كل شخص صدر ضده على أرض إحدى الدولتين حكم
بـ بعقوبة قضائية تحرمه من الحرية ويوجد رهن سجين؛

د- وتعتبر أيضا بمثابة إدانة، التدابير الوقائية السالبة للحرية والتي يصدرها القاضي بسبب ارتكاب
جريمة.

المادة الرابعة

يجب على السلطات المختصة لدولة الإدانة أن تشعر كل محكوم عليه نهائيا من رعايا الدولة
الأخرى بما يقدمه له تطبيق هذه الاتفاقية من إمكانية نقله إلى بلده الأصلي لتنفيذ العقوبة.

المادة الخامسة

تطبق هذه الاتفاقية ضمن الشروط التالية :

القسم الأول
مساعدة القناصل للمعتقلين
المادة الأولى

أ- تقوم السلطات المختصة في كل من الدولتين بإشعار القنصل المختص مباشرة بإلقاء القبض على أحد رعايا الدولة الأخرى، أو اعتقاله، أو استهدافه لأي نوع آخر من أنواع الاعتقال، وكذا بالرقائع المنسوبة إليه والمقتضيات القانونية التي أسست عليها متابعتها ما لم يعترض المعني بالأمر على ذلك صراحة، ويتم هذا الإشعار في أقرب وقت ممكن وعلى أبعد تقدير قبل مضي ستة أيام اعتباراً من تاريخ القبض أو الاعتقال في جميع صوره، ويتم هذا الإجراء كذلك بمجرد صدور حكم نهائي بالإدانة.

ب- يحق للقنصل ما لم يعترض المعني بالأمر على ذلك صراحة زيارة من يوجد من رعايا الدولة التي يمثلها مقبوضاً كان أو معتقلاً أو مستهدفاً لأي نوع آخر من أنواع الاعتقال، أو يقضي عقوبة مالية للحرية في الدولة التي يقيم بها، ويحق له التحدث إليه ومكاتبته والسهر على تعيين من يمثله أمام القضاء على أن يمكن القنصل من رخصة الزيارة في أقرب وقت، وعلى أكثر تقدير قبل انتهاء مدة ثمانية أيام تبتدئ من يوم القبض أو الاعتقال أو الاستهداف لأي نوع من أنواع الاعتقال ويرخص له في هذه الزيارات دورياً خلال فترات معقولة.

ج- توجه السلطات المختصة بدون تأخير إلى القنصل، المراسلات والمعلومات المتعلقة بأحد رعايا الدولة الأخرى مقبوضاً كان أو معتقلاً أو مستهدفاً لأي نوع آخر من أنواع الاعتقال أو يقضي عقوبة مالية للحرية بالدولة التي يقيم فيها ما لم يكن هناك منع من طرف السلطة القضائية.

المادة الثانية

تبذل السلطة المختصة جهودها في نطاق ما يسمح به تشريعها باتخاذ التدابير اللازمة وخاصة تدابير المراقبة القضائية أو اشتراط تقديم كفالة مالية ليتأتى إطلاق سراح مواطن إحدى الدولتين المعتقل لارتكابه جريمة غير عمدية في الدولة الأخرى، ويشعر القنصل المختص بما اتخذ من تدابير.

اتفاقية تتعلق بمساعدة الأشخاص المعتقلين
ونقل الأشخاص المحكوم عليهم إلى وطنهم

بين

المملكة المغربية والمملكة البلجيكية

إن المملكة البلجيكية والمملكة المغربية

حرصا منهما على تمتين وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وبصفة خاصة تعزيز التعاون
القضائي بينهما،

ورغبة منهما في تسوية المشاكل المتعلقة بنقل المحكوم عليهم وذلك باتفاق مشترك،

ورغبة منهما في تمكين المحكوم عليهم من قضاء ما تبقى من العقوبة السالبة للحرية داخل الوطن
الذي ينتمون إليه وذلك لتسهيل عملية اندماجهم الاجتماعي،

وفي هذا الاتجاه وهما مصممان على التعاون طبقا للقواعد والشروط المحددة في هذه الاتفاقية
وتوسيع مجالاته إلى ابعاد حدود سواء بالنسبة لمساعدة الأشخاص المعتقلين أو لنقل المحكوم عليهم
بعقوبات سالبة للحرية.

اتفقتا على المقتضيات التالية :

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
HET KONINKRIJK MAROKKO
INZAKE BIJSTAND AAN GEDETINEERDE PERSONEN
EN
OVERBRENGING VAN GEVONNISTE PERSONEN

HET KONINKRIJK BELGIE

EN

HET KONINKRIJK MAROKKO

ERNAAR strevend de vriendschappelijke betrekkingen en de samenwerking tussen beide Staten, inzonderheid de gerechtelijke samenwerking tussen beiden te bevorderen,

ERNAAR strevend in gemeen overleg de aangelegenheden betreffende de overbrenging van gevonnisse personen te regelen,

ERNAAR strevend gevonnisse personen de mogelijkheid te bieden hun vrijheidsberovende straf te ondergaan in het land waarvan zij onderdaan zijn, teneinde hun resocialisatie te vergemakkelijken,

VASTBESLOTEN elkaar, volgens de regels en onder de voorwaarden bepaald in deze Overeenkomst, de ruimst mogelijke samenwerking te verlenen zowel betreffende bijstand aan gedetineerde personen, als betreffende de overbrenging van personen veroordeeld tot vrijheidsberovende straffen,

ZIJN overeengekomen als volgt :

TITEL I

BIJSTAND VAN CONSULS AAN GEDETINEERDE PERSONEN

ARTIKEL 1

- a) Tenzij betrokkene zich daartegen uitdrukkelijk verzet, geven de bevoegde autoriteiten van elke Staat de bevoegde Consul onverwijld kennis van de aanhouding, de opsluiting of een andere vorm van detentie waaraan een onderdaan van de andere Staat onderworpen is, van de feiten die hem ten laste worden gelegd alsmede van de wettelijke bepalingen welke als grondslag dienen voor de vervolging. Deze kennisgeving moet zo spoedig mogelijk geschieden en, uiterlijk, voor het verstrijken van een termijn van zes dagen te rekenen van de dag waarop bovengenoemde onderdaan aangehouden of opgesloten, dan wel aan een andere vorm van detentie onderworpen is. Hetzelfde geldt zodra een definitieve veroordeling is uitgesproken;
- b) Tenzij betrokkene zich daartegen uitdrukkelijk verzet, heeft de Consul het recht zich te begeven naar een van zijn onderdanen die aangehouden of opgesloten, dan wel aan een andere vorm van detentie onderworpen is, of een vrijheidsberovende straf ondergaat in de Staat van verblijf, zich met hem te onderhouden en met hem in briefwisseling te zijn, alsmede erin te voorzien dat hij in rechte wordt vertegenwoordigd. Het recht zich naar deze onderdaan te begeven wordt de Consul zo spoedig mogelijk toegekend en, uiterlijk, voor het verstrijken van een termijn van acht dagen te rekenen van de dag waarop de betrokkene aangehouden, opgesloten of aan een andere vorm van detentie onderworpen is. De bezoeken worden op gezette tijden en met redelijke tussentijden toegestaan.
- c) Behoudens andersluidend advies van de rechterlijke autoriteit, stellen de bevoegde autoriteiten de Consul onverwijld in het bezit van de briefwisseling en de mededelingen die aan hem zijn gericht door de onderdaan van de andere Staat, die in de Staat van verblijf aangehouden, opgesloten of aan een andere vorm van detentie onderworpen is, dan wel een vrijheidsberovende straf ondergaat.

ARTIKEL 2

Ingeval een onderdaan van een van beide Staten wordt aangehouden wegens een onopzettelijk misdrijf begaan in de andere Staat, streven de bevoegde autoriteiten ernaar, in het kader van hun wetgeving, de nodige voorzieningen te treffen, inzonderheid maatregelen betreffende gerechtelijk toezicht of het stellen van een borg, zodat betrokkene in vrijheid kan worden gesteld. Aan de

bevoegde Consul wordt kennis gegeven van de maatregelen die aan zijn onderdaan werden opgelegd.

TITEL II

OVERBRENGING VAN GEVONNISTE EN GEDETINEERDE PERSONEN

Hoofdstuk I

Algemene beginselen

ARTIKEL 3

Voor de toepassing deze Overeenkomst wordt verstaan onder :

- a) de uitdrukking "Staat van veroordeling" de Staat waarin de veroordeling werd uitgesproken en waaruit de persoon wordt overgebracht;
- b) de uitdrukking "Staat van tenuitvoerlegging" de Staat waarnaar de gevonnisse persoon wordt overgebracht teneinde zijn straf te ondergaan;
- c) de term "gedetineerde veroordeelde" de persoon die op het grondgebied van een van beide Staten rechterlijk werd veroordeeld, een vrijheidsberovende straf moet ondergaan en in hechtenis is genomen;
- d) De vrijheidsberovende veiligheidsmaatregelen die door een rechter wegens een misdrijf worden uitgesproken worden eveneens als een veroordeling beschouwd.

ARTIKEL 4

De bevoegde autoriteiten van de Staat van veroordeling geven aan definitief veroordeelde onderdanen van de andere Staat kennis van de mogelijkheid om, krachtens deze Overeenkomst, te worden overbracht naar hun land van herkomst met het oog op de tenuitvoerlegging van hun straf.

ARTIKEL 5

Deze Overeenkomst is van toepassing onder de volgende voorwaarden :

- a) het misdrijf dat aan het verzoek ten grondslag ligt, moet in de wetgeving van beide Staten strafbaar zijn gesteld;
- b) de rechterlijke beslissing moet definitief en uitvoerbaar zijn;
- c) de veroordeelde moet een onderdaan zijn van de Staat waarnaar hij wordt overgebracht;

- d) de veroordeelde of zijn wettelijk vertegenwoordiger, gelet op zijn leeftijd of op zijn lichamelijke of op zijn geestelijke toestand, moet met de overbrenging instemmen, vrijwillig en zich volledig bewust van de daaruit voortvloeiende juridische gevolgen, inzonderheid de gevolgen bedoeld in artikel 14, tweede lid;
- e) op het tijdstip van het verzoek tot overbrenging, moet de gevonnisse persoon nog ten minste een jaar van de straf ondergaan; in uitzonderingsgevallen kunnen beide Staten zich akkoord verklaren met de overbrenging zelfs wanneer de duur van de alsnog te ondergane straf lager is dan een jaar;
- d) de Overeenkomstsluitende Partijen moeten het over de overbrenging eens zijn.

ARTIKEL 6

De overbrenging van de gevonnisse persoon wordt geweigerd :

- a) wanneer de aangezochte Staat van oordeel is dat de overbrenging zou kunnen leiden tot een aantasting van zijn soevereiniteit, van zijn veiligheid, van zijn openbare orde, van de grondbeginselen van zijn rechtsorde of van zijn wezenlijke belangen;
- b) wanneer er ernstige redenen zijn om aan te nemen dat in geval van tenuitvoerlegging van de straf in de Staat van tenuitvoerlegging, de toestand van de gevonnisse persoon zou kunnen verslechteren wegens zijn ras, godsdienst of politieke overtuiging;
- c) wanneer de straf volgens de wet van een van beide Staten verjaard is.

ARTIKEL 7

De overbrenging kan worden geweigerd :

- a) wanneer het misdrijf uitsluitend bestaat uit het niet-nakomen van militaire verplichtingen;
- b) wanneer de veroordeling die aan het verzoek ten grondslag lag, gegrond is op feiten die in de Staat van tenuitvoerlegging definitief zijn berecht;
- c) wanneer de bevoegde autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging beslist hebben geen vervolgingen in te stellen of de vervolgingen te beëindigen die zij voor dezelfde feiten hebben ingesteld;
- d) wanneer de feiten die aan de veroordeling ten grondslag liggen het voorwerp zijn van vervolgingen in de Staat van tenuitvoerlegging;
- e) wanneer de gevonnisse persoon de hem opgelegde geldsommen, boetes, gerechtskosten, schadevergoedingen en geldelijke veroordelingen van welke aard ook, niet in de door de Staat van veroordeling bevredigend geachte mate gekweten heeft;
- f) wanneer de gevonnisse persoon de nationaliteit heeft van de Staat van veroordeling.

ARTIKEL 8

De tenuitvoerlegging van een vrijheidsberovende straf wordt beheerst door het recht van de Staat van tenuitvoerlegging onder de voorwaarden bedoeld in de hiernavolgende artikelen.

ARTIKEL 9

Indien deze straf naar aard en duur onverenigbaar is met de wet van de Staat van tenuitvoerlegging, kan deze Staat de sanctie aanpassen aan de straf of maatregel door zijn eigen wet voor een soortgelijk strafbaar feit voorgeschreven. Wat de aard betreft, stemt de straf of maatregel voor zover mogelijk overeen met die welke door de ten uitvoer te leggen veroordeling is opgelegd. De door de Staat van veroordeling opgelegde sanctie wordt hierdoor naar aard en duur niet verzwaaard en evenmin mag het door de wet van de Staat van tenuitvoerlegging voorgeschreven maximum hierdoor worden overschreden.

ARTIKEL 10

De Staat van veroordeling geeft de Staat van tenuitvoerlegging onverwijld kennis van enige beslissing of akte van rechtspleging op zijn grondgebied die het recht van tenuitvoerlegging beëindigt.

De bevoegde autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging dienen de tenuitvoerlegging van de straf te beëindigen zodra zij in kennis zijn gesteld van enige beslissing of maatregel ten gevolge waarvan de veroordeling niet meer voor tenuitvoerlegging vatbaar is.

ARTIKEL 11

Slechts de Staat van veroordeling, met uitsluiting van de Staat van tenuitvoerlegging, is bevoegd om te beslissen over een verzoek tot herziening van het vonnis.

ARTIKEL 12

Slechts de Staat van tenuitvoerlegging is bevoegd om ten aanzien van de gevonnisse persoon beslissingen te nemen betreffende strafvermindering en, meer in het algemeen, om de wijze van tenuitvoerlegging van de straf te bepalen.

ARTIKEL 13

Met de daadwerkelijke overname van de gevonnisse persoon door de autoriteiten van de Staat van tenuitvoerlegging wordt de tenuitvoerlegging van de veroordeling in de Staat van veroordeling geschorst. Indien de gevonnisse persoon zich aan de tenuitvoerlegging onttrekt zodra hij naar de

Staat van tenuitvoerlegging is overgebracht, heeft de Staat van veroordeling opnieuw het recht de duur van de alsnog te ondergaane straf ten uitvoer te leggen.

ARTIKEL 14

- § 1. Een ingevolge de bepalingen van deze Overeenkomst overgebrachte persoon kan in de Staat van tenuitvoerlegging niet opnieuw worden gevonnist of veroordeeld op grond van de feiten die in de Staat van veroordeling tot de veroordeling aanleiding hebben gegeven.
- § 2. De overgebrachte persoon kan in de Staat van tenuitvoerlegging evenwel worden gedetineerd, gevonnist en veroordeeld voor andere feiten dan die welke aanleiding hebben gegeven tot de veroordeling in de Staat van veroordeling, wanneer die feiten door de wetgeving van de Staat van tenuitvoerlegging strafrechtelijk worden bestraft.

ARTIKEL 15

De Staat van tenuitvoerlegging geeft de Staat van veroordeling kennis ten aanzien van de tenuitvoerlegging van de veroordeling :

- a) wanneer eerstgenoemde de veroordeling beschouwt als geheel ten uitvoer gelegd;
- b) indien de gevonniste persoon uit de detentie ontsnapt is voor beëindiging van de tenuitvoerlegging van de veroordeling; of
- c) indien de Staat van veroordeling om een bijzonder rapport verzoekt.

ARTIKEL 16

Deze Overeenkomst is van toepassing op de tenuitvoerlegging van veroordelingen die hetzij voor, hetzij na de inwerkingtreding van deze Overeenkomst zijn uitgesproken.

Hoofdstuk 2

Procedure

ARTIKEL 17

Het verzoek tot overbrenging kan worden ingediend :

- a) hetzij door de gevonniste persoon zelf of door zijn wettelijke vertegenwoordiger die, te dien einde, bij een van beide Staten een verzoekschrift indient;
- b) hetzij door de Staat van veroordeling;
- c) hetzij door de Staat van tenuitvoerlegging.

ARTIKEL 18

Het verzoek wordt schriftelijk geformuleerd. Het vermeldt de naam van de gevonniste persoon en zijn verblijfplaats in de Staat van veroordeling en in de Staat van tenuitvoerlegging. Het gaat vergezeld van een door een rechterlijke autoriteit verworven verklaring houdende de instemming van de gevonniste persoon.

ARTIKEL 19

- § 1. Ter ondersteuning van zijn verzoek, dan wel in antwoord op het verzoek geformuleerd door de Staat van veroordeling, verstrekt de Staat van tenuitvoerlegging :
- a) Een document waaruit blijkt dat de gevonniste persoon een onderdaan is van die Staat;
 - b) de tekst van het toepasselijke recht dat straf stelt op het feit dat aanleiding heeft gegeven tot de veroordeling in de Staat van veroordeling, alsmede nuttige inlichtingen over de wijze van tenuitvoerlegging van de sanctie in de Staat van tenuitvoerlegging, en over de rechtsgevolgen van de veroordeling in de Staat van veroordeling.
- § 2. Ter ondersteuning van zijn verzoek, dan wel in antwoord op het verzoek geformuleerd door de Staat van tenuitvoerlegging, verstrekt de Staat van veroordeling :
- a) Het origineel of een authentiek afschrift van de beslissing houdende veroordeling van de delinquent, waarin wordt bevestigd dat de beslissing uitvoerbaar is en, voor zover zulks mogelijk is, een nadere omschrijving wordt gegeven van de omstandigheden van het misdrijf, van het tijdstip waarop en van de plaats waar het werd gepleegd, de wettelijke omschrijving ervan en de duur van de alsnog te ondergane straf;
 - b) Een document waarop de naam van de gevonniste persoon en zijn verblijfplaats in de Staat van veroordeling en in de Staat van tenuitvoerlegging zijn vermeld;
 - c) Een opgave betreffende het reeds ondergane gedeelte van de veroordeling, na toerekening van de duur van de eventuele voorlopige hechtenis en rekening houdend met elke andere voor de tenuitvoerlegging van de veroordeling ter zake dienende handeling;
 - d) Nuttige inlichtingen over de wijze van tenuitvoerlegging van de sanctie in de Staat van veroordeling;
- § 3. Wanneer een van beide Staten van oordeel is dat de inlichtingen verstrekt door de andere Staat niet volstaan om de toepassing van deze Overeenkomst mogelijk te maken, vraagt deze partij de nodige aanvullende inlichtingen.
- § 4. De gevonniste persoon dient van de evolutie van zijn dossier in kennis te worden gesteld, alsmede van elke door een van beide Staten over zijn verzoek tot overbrenging genomen beslissing.

ARTIKEL 20

Behoudens in uitzonderingsgevallen, worden de verzoeken door het Ministerie van Justitie van de verzoekende Staat aan het Ministerie van Justitie van de aangezochte Staat gericht. De antwoorden worden onverwijld langs dezelfde weg gegeven.

De aangezochte Staat stelt de verzoekende Staat onverwijld in kennis van zijn beslissing of al dan niet met de verzochte overbrenging wordt ingestemd.

ARTIKEL 21

Elke van beide Staten kan zich het recht voorbehouden te eisen dat de hem toegestuurde verzoeken en de bijlagen vergezeld gaan van een vertaling in de of in een der officiële talen van de verzoekende Staat.

ARTIKEL 22

De bescheiden en documenten die met toepassing van deze Overeenkomst worden overgezonden, zijn vrijgesteld van legalisatie.

ARTIKEL 23

De kosten van overbrenging worden gedragen door de Staat van tenuitvoerlegging, tenzij beide Staten ter zake anders hebben bepaald.

De Staat die de kosten van overbrenging draagt, voorziet in de begeleiding.

De Staat van tenuitvoerlegging kan in geen geval de terugbetaling eisen van de kosten die hij heeft gemaakt voor de tenuitvoerlegging van de straf en de bewaking van de gevonnisse persoon.

HOOFDSTUK III

TIJDELIJKE OVERBRENGING

ARTIKEL 24

§ 1. In het kader van een aan de gang zijnde overbrengingsprocedure en in afwachting van een definitieve beslissing, kunnen de Overeenkomstsluitende Partijen om belangrijke humanitaire redenen, inzonderheid ernstige redenen die verband houden met de gezondheid van de gevonnisse persoon of van zijn naaste familieleden, en op voorwaarde dat daartegen wegens bijzondere overwegingen geen bezwaar is, in onderlinge overeenstemming akkoord gaan met de tijdelijke overbrenging van de gevonnisse persoon naar de Staat van tenuitvoerlegging.

De gezondheidstoestand van de betrokken persoon moet worden verantwoord aan de hand van getuigschriften en attesten afgeleverd door personen of organismen die daartoe wettelijk bevoegd zijn.

De Staat van veroordeling kan de voorwaarden inzake en de wijze van de overbrenging bepalen.

Het verzoekschrift en de instemming van de gevonnenste persoon worden verworven bij een proces-verbaal opgemaakt voor een lid van de rechterlijke autoriteit die de betrokkene vooraf moet voorlichten over de voorwaarden van de tijdelijke overbrenging en over de verplichtingen die de Overeenkomstluitende Partijen moeten naleven op grond van de toepassing van dit artikel.

- § 2. De overgebrachte persoon blijft in detentie op het grondgebied van de Staat van tenuitvoerlegging, tenzij de Staat van veroordeling met zijn invrijheidstelling instemt.
- § 3. De Staat van tenuitvoerlegging is gehouden de terugkeer van de overgebrachte persoon naar de Staat van veroordeling te waarborgen zodra de redenen die aan de tijdelijke overbrenging ten grondslag liggen, ophouden te bestaan.
- De detentie op het grondgebied van de Staat van tenuitvoerlegging wordt toegerekend op de duur van de vrijheidsberovende straf die de overgebrachte persoon alsnog moet ondergaan op het grondgebied van de Staat van veroordeling.
- § 4. Ingeval de overgebrachte persoon voortvluchtig is, neemt de Staat van tenuitvoerlegging maatregelen met het oog op zijn aanhouding.
- § 5. De bepalingen van artikel 23 zijn van toepassing op de tijdelijke overbrenging.

HOOFDSTUK IV

REGELING VAN GESCHILLEN

ARTIKEL 25

Geschillen die voortvloeien uit de uitlegging of uit de toepassing van deze Overeenkomst, worden langs diplomatieke weg opgelost.

Er wordt een gemengde raadgevende commissie ingesteld, bestaande uit vertegenwoordigers van de Ministeries van Buitenlandse Zaken en Justitie, die op geregelde tijdstippen vergadert op verzoek van een van beide Staten, teneinde de regeling van de problemen die uit de toepassing van deze Overeenkomst kunnen voortvloeien, te vergemakkelijken.

HOOFDSTUK IV

SLOTBEPALINGEN

ARTIKEL 26

- § 1. Elke Overeenkomstsluitende Partij geeft aan de andere Partij kennis van de vervulling van de luidens haar grondwet vereiste procedures betreffende de inwerkingtreding van deze Overeenkomst. Deze Overeenkomst gaat in de eerste dag van de tweede maand na die volgt op de laatste kennisgeving.
- § 2. Deze Overeenkomst is gesloten voor onbeperkte duur.
- § 3. Elke Overeenkomstsluitende Partij kan de Overeenkomst te allen tijde opzeggen, welke opzegging van kracht wordt een jaar na het tijdstip waarop de andere Overeenkomstsluitende Partij de betekening van de opzegging heeft ontvangen.

TEN BLIJKE WAARVAN, de vertegenwoordigers van beide Staten, deze Overeenkomst hebben ondertekend en eraan hun zegel hebben gehecht.

GEDAAN te Brussel, op 7 juli 1997, in twee exemplaren, in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal, de drie teksten zijnde gelijkelijk authentiek.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË : VOOR HET KONINKRIJK MAROKKO :



Stefaan DE CLERCK,
Minister van Justitie



Abderrahmane AMALOU,
Minister van Justitie

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME DE BELGIQUE ET LE ROYAUME
DU MAROC SUR L'ASSISTANCE AUX PERSONNES DÉTENUES ET LE
TRANSFÈREMENT DES PERSONNES CONDAMNÉES

Le Royaume de Belgique et

Le Royaume du Maroc

Soucieux de promouvoir les rapports d'amitié et la coopération entre les deux États, et en particulier de renforcer la coopération juridique entre eux,

Désireux de régler d'un commun accord les questions relatives au transfèrement des personnes condamnées,

Désireux de permettre aux condamnés de purger leur peine privative de liberté dans le pays dont ils sont ressortissants, afin de faciliter leur réinsertion sociale,

Détermines dans cet esprit, à s'accorder mutuellement, selon les règles et sous les conditions déterminées par la présente convention, la coopération la plus large en ce qui concerne tant l'assistance aux personnes détenues, que le transfèrement des personnes condamnées à des peines privatives de liberté,

Sont convenus des dispositions suivantes :

TITRE I. ASSISTANCE DES CONSULS AUX PERSONNES DÉTENUES

Article 1

a) Sauf si l'intéressé s'y oppose expressément, les autorités compétentes de chaque État informent directement le Consul compétent de l'arrestation, de l'incarcération ou de toute autre forme de détention dont fait l'objet un ressortissant de l'autre État ainsi que les faits qui lui sont imputés et des dispositions légales fondant les poursuites. Cette information doit être donnée aussitôt que possible et, au plus tard, avant l'expiration d'un délai de six jours à compter du jour où ledit ressortissant a été arrêté, incarcéré ou soumis à toute autre forme de détention. Il en est de même dès qu'une condamnation définitive a été prononcée;

b) Sauf si l'intéressé s'y oppose expressément, le Consul a le droit de se rendre auprès d'un de ses ressortissants qui est arrêté, incarcéré ou soumis à toute autre forme de détention ou qui purge une peine privative de liberté dans l'État de résidence, de s'entretenir et correspondre avec lui ainsi que de pourvoir à sa représentation en justice. Le droit de se rendre auprès de ce ressortissant est accordé au Consul aussitôt que possible, et, au plus tard, avant l'expiration d'un délai de huit jours à compter du jour où l'intéressé a été arrêté, incarcéré ou soumis à toute autre forme de détention. Les visites sont accordées périodiquement et à des intervalles raisonnables;

c) Sauf avis contraire de l'autorité judiciaire, les autorités compétentes transmettent sans retard au Consul, la correspondance et les communications qu'il lui sont adressées par le ressortissant de l'autre État arrêté, incarcéré ou soumis à toute forme de détention ou qui purge une peine privative de liberté dans l'État de résidence.

Article 2

En cas d'arrestation d'un ressortissant de l'un des deux États pour une infraction involontaire commise dans l'autre État, les autorités compétentes s'efforceront, dans le cadre de leur législation, de prendre les dispositions nécessaires, notamment des mesures de contrôle judiciaire ou l'exigence d'une caution, permettant la mise en liberté de l'intéressé. Le Consul compétent sera informé des mesures dont son ressortissant aura fait l'objet.

TITRE II. TRANSFÈREMENT DES PERSONNES CONDAMNÉES ET DÉTENUES

CHAPITRE I. PRINCIPES GÉNÉRAUX

Article 3

Au sens de la présente convention :

- a) L'expression "État de condamnation" désigne l'État où la personne a été condamnée et d'où elle est transférée;
- b) L'expression "État d'exécution" désigne l'État vers lequel la personne condamnée est transférée afin de subir sa peine;
- c) Le terme "condamné détenu" désigne toute personne qui ayant fait l'objet sur le territoire de l'un ou l'autre État d'une condamnation judiciaire est astreinte à subir une peine privative de liberté et se trouve en détention;
- d) Sont également considérés comme condamnation les mesures de sûreté privative de liberté prononcées par un juge en raison d'une infraction.

Article 4

Les autorités compétentes de l'État de condamnation informent tout ressortissant de l'autre État, condamné définitivement, de la possibilité qui lui est offerte, en application de la présente Convention, d'obtenir son transfèrement dans son pays d'origine pour l'exécution de sa peine.

Article 5

La présente convention s'applique dans les conditions suivantes :

- a) L'infraction qui motive la demande doit être réprimée par la législation de chacun des deux États;
- b) La décision judiciaire doit être définitive et exécutoire;
- c) Le condamné doit être un ressortissant de l'État vers lequel il sera transféré;
- d) Le condamné ou son représentant légal, en raison de son âge ou de son état physique ou de son état mental, doit consentir au transfèrement, volontairement et en étant pleinement conscient des conséquences juridiques qui en découlent, notamment de celles prévues à l'Article 14, paragraphe 2;

e) Au moment de la demande de transfèrement, le condamné doit avoir encore au moins un an de peine à exécuter; dans des cas exceptionnels, les deux États peuvent autoriser le transfèrement même si le reliquat de peine est inférieur à un an;

f) Les Parties contractantes doivent s'être mises d'accord sur ce transfèrement.

Article 6.

Le transfèrement du condamné sera refusé:

a) Si le transfèrement est considéré par l'État requis comme étant de nature à porter atteinte à sa souveraineté, à sa sécurité, à son ordre public, aux principes fondamentaux de son ordre juridique ou à ses intérêts essentiels;

b) S'il existe des raisons sérieuses de croire qu'en cas d'exécution de la sanction dans l'État d'exécution, la situation de la personne condamnée risque d'être aggravée par des considérations de race, de religion ou d'opinions politiques;

c) Si la prescription de la sanction est acquise d'après la loi de l'un des deux États.

Article 7

Le transfèrement pourra être refusé :

a) Si l'infraction consiste uniquement dans la violation d'obligations militaires;

b) Si la condamnation qui motive la demande est fondée sur des faits qui ont été jugés définitivement dans l'État d'exécution;

c) Si les autorités compétentes de l'État d'exécution ont décidé de ne pas engager de poursuites ou de mettre fin aux poursuites qu'elles ont exercées pour les mêmes faits;

d) Si les faits qui ont motivé la condamnation font l'objet de poursuites dans l'État d'exécution;

e) Si le condamné ne s'est pas acquitté, dans la mesure jugée satisfaisante par l'État de condamnation, des sommes, amendes, frais de justice, dommages-intérêts et condamnations pécuniaires de toute nature mises à sa charge;

f) Si le condamné a la nationalité de l'État de condamnation.

Article 8

L'exécution d'une peine privative de liberté est régie par la loi de l'État d'exécution aux conditions prévues par les articles suivants.

Article 9

Si la nature et la durée de cette sanction sont incompatibles avec la législation de l'État d'exécution, cet État peut adapter cette sanction à la peine ou mesure prévue par sa propre loi pour des infractions de même nature. Cette peine ou mesure correspond, autant que possible, quant à sa nature, à celle infligée par la condamnation à exécuter. Elle ne peut aggraver

er par sa nature ou par sa durée la sanction prononcée dans l'État de condamnation ni excéder le maximum prévu par la loi de l'État d'exécution.

Article 10

L'État de condamnation informe sans délai l'État d'exécution de toute décision ou de tout acte de procédure intervenu sur son territoire qui met fin au droit d'exécution.

Les autorités compétentes de l'État d'exécution doivent mettre fin à l'exécution de la peine dès qu'elles ont été informées de toute décision ou mesure qui a pour effet d'enlever à la sanction son caractère exécutoire.

Article 11

L'État de condamnation reste, à l'exclusion de l'État d'exécution, compétent pour statuer sur tout recours en révision introduit contre le jugement.

Article 12

L'État d'exécution est seul compétent pour prendre à l'égard du condamné, les décisions de réduction de peine et plus généralement, pour déterminer les modalités d'exécution de la peine.

Article 13

La prise en charge du condamné par les autorités de l'État d'exécution suspend l'exécution de la condamnation dans l'État de condamnation. Lorsque le condamné se soustrait à l'exécution, une fois transféré vers l'État d'exécution, l'État de condamnation récupérera le droit d'exécuter le reliquat de la peine.

Article 14

1. Une personne transférée conformément aux dispositions de la présente Convention ne pourra être jugée ou condamnée à nouveau dans l'État d'exécution sur la base des faits qui ont donné lieu à la condamnation dans l'État de condamnation.

2. Toutefois, une personne transférée pourra être détenue, jugée et condamnée dans l'État d'exécution pour tout fait autre que celui ayant donné lieu à la condamnation dans l'État de condamnation, lorsqu'il est sanctionné pénalement par la législation de l'État d'exécution.

Article 15

L'État d'exécution fournira des informations à l'État de condamnation concernant l'exécution de la condamnation :

- a) Lorsqu'il considère terminée l'exécution de la condamnation;

- b) Si le condamné s'évade avant que l'exécution de la condamnation ne soit terminée;
- c) Si l'État de condamnation lui demande un rapport spécial.

Article 16

La présente convention sera applicable à l'exécution des condamnations prononcées soit avant, soit après son entrée en vigueur.

CHAPITRE 2. PROCÉDURE

Article 17

La demande de transfèrement peut être présentée :

- a) Soit par le condamné lui-même ou son représentant légal qui présente, à cet effet, une requête à l'un des deux Etats;
- b) Soit par l'État de condamnation;
- c) Soit par l'État d'exécution.

Article 18

Toute demande est formulée par écrit. Elle indique l'identité du condamné, son lieu de résidence dans l'État de condamnation et dans l'État d'exécution. Elle est accompagnée d'une déclaration recueillie par une autorité judiciaire constatant le consentement du condamné.

Article 19

1. Sont produits par l'État d'exécution soit à l'appui de sa demande, soit en réponse à la demande formulée par l'État de condamnation :

- a) Un document indiquant que le condamné est ressortissant de cet État;
- b) Le texte des dispositions légales sanctionnant le fait qui a donné lieu à la condamnation dans l'État de condamnation, ainsi que toute information utile sur les modalités de l'exécution de la sanction dans l'État d'exécution, et sur les conséquences juridiques de la condamnation dans l'État d'exécution.

2. Sont produits par l'État de condamnation, soit à l'appui de sa demande, soit en réponse à la demande formulée par l'État d'exécution :

- a) L'original ou une copie authentique de la décision condamnant le délinquant. Il certifie le caractère exécutoire de la décision et il précise, dans toute la mesure du possible, les circonstances de l'infraction, le temps et le lieu où elle a été commise, sa qualification légale et la durée de la sanction à exécuter;
- b) Un document indiquant l'identité du condamné et son lieu de résidence dans l'État de condamnation et dans l'État d'exécution;

c) L'indication de la durée de la condamnation déjà subie, imputation faite de la durée de la détention préventive éventuellement subie et en tenant compte de tout autre acte affectant l'exécution de la condamnation;

d) Toute information utile sur les modalités de l'exécution de la sanction dans l'État de condamnation.

3. Si l'un des deux États estime que les renseignements fournis par l'autre État sont insuffisants pour lui permettre d'appliquer la présente convention, il demande le complément d'information nécessaire.

4. Le condamné doit être informé de l'évolution de son dossier, ainsi que de toute décision prise par l'un des deux États au sujet de sa demande de transfèrement.

Article 20

Sauf cas exceptionnel, les demandes sont adressées par le Ministère de la Justice de l'État requérant au Ministère de la Justice de l'État requis. Les réponses sont transmises par la même voie dans les meilleurs délais.

L'État requis doit informer l'État requérant dans les plus brefs délais de la décision d'accepter ou de refuser le transfèrement demandé.

Article 21

Chacun des deux États pourra se réserver la faculté d'exiger que les demandes et pièces annexes lui soient adressées accompagnées d'une traduction dans la langue ou l'une des langues officielles de l'État requérant.

Article 22

Les pièces et documents transmis en application de la présente convention sont dispensés de toute formalité de légalisation.

Article 23

Les frais de transfèrement sont à la charge de l'État d'exécution, sauf s'il en est décidé autrement par les deux États.

L'État qui assume les frais de transfèrement fournit l'escorte.

L'État d'exécution ne peut en aucun cas réclamer le remboursement des frais engagés par lui pour l'exécution de la peine et la surveillance du condamné.

TITRE III. TRANSFÈREMENT TEMPORAIRE

Article 24

1. Dans le cadre d'une procédure de transfèrement en cours et dans l'attente d'une décision définitive, les Parties contractantes peuvent, pour des raisons humanitaires majeures,

notamment pour des raisons graves de santé de la personne condamnée ou des membres proches de sa famille, si des considérations spéciales ne s'y opposent, autoriser d'un commun accord le transfèrement temporaire du condamné vers l'État d'exécution.

L'État de santé de la personne concernée devra être justifié par des certificats ou attestations émanant de personnes ou d'organismes légalement compétents à cet effet.

L'État de condamnation pourra déterminer les conditions et modalités du transfèrement.

La requête et le consentement de la personne condamnée seront recueillis par procès verbal établi devant un membre de l'autorité judiciaire qui devra préalablement l'informer des conditions du transfèrement temporaire et des obligations que les Parties contractantes doivent prendre en charge en vertu de l'application du présent article .

2. La personne transférée restera en détention sur le territoire de l'État d'exécution, à moins que l'État de condamnation n'autorise sa liberté.

3. L'État d'exécution est tenu de garantir le retour de la personne transférée vers l'État de condamnation dès que les raisons du transfèrement temporaire ont pris fin.

La détention sur le territoire de l'État d'exécution sera imputée sur la durée de la privation de liberté que la personne transférée doit encore subir sur le territoire de l'État de condamnation.

4. En cas de fuite de la personne transférée, l'État d'exécution prendra toute mesure en vue de son arrestation.

5. Les dispositions de l'article 23 sont applicables au transfèrement temporaire.

TITRE IV. RÈGLEMENT DES DIFFÉRENDS

Article 25

Tout différend occasionné par l'interprétation ou l'application de la présente Convention sera résolu par la voie diplomatique.

Il est créé une commission mixte consultative, composée de représentants des Ministères des Affaires Étrangères et de la Justice, qui se réunira périodiquement à la demande de l'un ou de l'autre État, afin de faciliter le règlement des problèmes qui surgiront de l'application de cette Convention.

TITRE V. DISPOSITIONS FINALES

Article 26

1. Chacune des Parties contractantes notifiera à l'autre Partie l'accomplissement des procédures requises par sa Constitution pour l'entrée en vigueur de la présente Convention. Celle-ci prendra effet le premier jour du deuxième mois suivant la date de la dernière de ces notifications.

2. La présente Convention est conclue pour une durée illimitée.

3. Chacune des parties contractantes pourra à tout moment la dénoncer et cette dénonciation prendra effet un an après la date de réception de sa notification par l'autre partie contractante.

En foi de quoi, les représentants des deux États, autorisés à cet effet, ont signé la présente convention et y ont apposé leur sceau.

Fait à Bruxelles, le 7 juillet 1997 en double exemplaire, en langue française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi.

Pour le Royaume de Belgique :

STEFAAN DE CLERCK
Ministre de la Justice

Pour le Royaume du Maroc :

ABDERRAHMANE AMALOU
Ministre de la Justice

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE KINGDOM OF MOROCCO CONCERNING ASSISTANCE TO DETAINED PERSONS AND THE TRANSFER OF SENTENCED PERSONS

The Kingdom of Belgium and

The Kingdom of Morocco,

Seeking to promote friendly relations and cooperation between the two States and, in particular, to strengthen legal cooperation,

Desiring to reach agreement on questions relating to the transfer of persons under sentence,

Desiring to enable persons under sentence to serve their sentence of deprivation of liberty in the country of which they are nationals in order to facilitate their reintegration into society,

Determined to grant each other, in this spirit, pursuant to the rules and conditions provided for under this Convention, the fullest cooperation with regard to assistance to detained persons and the transfer of persons sentenced to deprivation of liberty,

Have agreed as follows:

SECTION I. CONSULAR ASSISTANCE TO DETAINED PERSONS

Article 1

(a) Unless the person concerned is expressly opposed, the competent authorities of each State shall directly inform the competent consul of the arrest, imprisonment or any other detention of a national of the other State and of the charges against him and the legal provisions on which the prosecution is based. This information must be provided as soon as possible and, at the latest, within six days from the date on which the national has been arrested, imprisoned or otherwise detained. This shall also be the case once final sentence has been passed;

(b) Unless the person concerned is expressly opposed, the consul shall be entitled to visit any one of his nationals who has been arrested, imprisoned or otherwise detained or who is serving a sentence of deprivation of liberty in the State of residence, to converse and correspond with him and to arrange for his representation in court. The right to visit this national shall be granted to the consul as soon as possible, and no later than eight days from the date on which the person concerned has been arrested, imprisoned or otherwise detained. The visits shall be granted periodically and at reasonable intervals;

Unless otherwise indicated by the judicial authorities, the competent authorities shall transmit to the consul, without delay, the correspondence and communications addressed to him by a national of the other State who has been arrested, imprisoned or otherwise detained or who is serving a sentence of deprivation of liberty in the State of residence.

Article 2

If a national of one of the two States is arrested for an offence committed unintentionally in the other State, the competent authorities shall make every effort, within the framework of their legislation, to take the necessary measures, in particular judicial control of measures or application for bail on which the person concerned can be released. The competent consul shall be informed of any measures taken with regard to the national.

SECTION II TRANSFER OF PERSONS DETAINED AND UNDER SENTENCE

CHAPTER 1 GENERAL PRINCIPLES

Article 3

For the purposes of this Convention:

(a) The expression "sentencing State" means the State in which the offender has been sentenced and from which he is being transferred;

(b) The expression "administering State" means the State to which the person under sentence is being transferred to serve his sentence;

The term "detained person under sentence" means any person who has been sentenced by a court of law in the territory of either State, is required to serve a sentence of deprivation of liberty and is in confinement;

(d) Sentences of deprivation of liberty imposed by a judge for an infraction as a security measure shall also be considered as a sentence.

Article 4

The competent authorities of the sentencing State shall inform any national of the other State whose sentence is final that he has the option, pursuant to this Convention, of being transferred to his country of origin in order to serve his sentence.

Article 5

The application of this Convention shall be subject to the following conditions:

(a) The offence which gives rise to the request is in violation of the law of both States;

(b) The judicial decision is final and enforceable;

(c) The person under sentence is a national of the State to which he is to be transferred;

(d) The person under sentence or, if necessary because of the age, physical or mental state of the person under sentence, his legal representative, must consent to the transfer, voluntarily and in full awareness of the attendant judicial consequences, including those provided for in article 14, paragraph 2;

(e) When transfer is requested, the person under sentence must have at least one year of his sentence remaining. In exceptional cases, both States may authorize transfer even if less than one year of the sentence remains;

(f) The Contracting Parties must be in agreement upon the transfer.

Article 6

The transfer of the person under sentence shall be refused:

(a) If the transfer is considered by the requested State to be such as to jeopardize its sovereignty, its security, its public policy, the basic principles of its judicial system or any other of its vital interests;

(b) If there are serious grounds for believing that if the penalty is administered in the administering State, the situation of the person under sentence is liable to be aggravated for reasons of race, religion or political opinion;

(c) If the penalty is barred by limitation under the law of either State.

Article 7

The transfer may be refused:

(a) If the offence consists solely of a violation of military obligations;

(b) If the judicial decision leading to the request is based on facts which have formed the object of a final judgement in the administering State;

(c) If the competent authorities of the administering State have decided to abandon, or not to initiate, proceedings on the basis of the same facts;

(d) If the facts justifying the conviction are also the object of proceedings in the administering State;

(e) If the person under sentence has not, to the satisfaction of the sentencing State, paid any sums, fines, court costs, damages or any other pecuniary penalties imposed upon him;

(f) If the person under sentence is a national of the sentencing State.

Article 8

The administration of sentences of deprivation of liberty shall be subject to the law of the administering State, under the conditions provided for in the following articles.

Article 9

If the nature and extent of the penalty are incompatible with the legislation of the administering State, that State may bring the sentence into line with the penalties provided by its own law for similar infractions. Any such penalties shall, as far as possible, be of a similar nature to those imposed upon the person under sentence. They may not augment the nature or extent of the sentence passed in the sentencing State or exceed the maximum provided for under the law of the administering State.

Article 10

The sentencing State shall inform the administering State without delay of any decision or procedure made in its territory which terminates the right of execution.

The competent authorities of the administering State shall terminate administration of the penalty upon being informed of any decision or measure as a result of which the penalty ceases to be enforceable.

Article 11

The sentencing State shall have the sole right to decide on any appeal for review of the sentence.

Article 12

The administering State shall have the sole right to take decisions relating to the person under sentence with regard to commutation of sentence and, more generally, to determine the modalities for administration of the sentence.

Article 13

The responsibility of the sentencing State for administration of the sentence shall end upon the person under sentence being taken into charge by the authorities of the administering State. Should the person under sentence escape justice once he has been transferred to the administering State, the right to carry out the remainder of the sentence shall revert to the sentencing State.

Article 14

1. No person transferred under the provisions of this Convention may be retried or re-sentenced in the administering State for the acts which incurred the sentence in the sentencing State.

2. However, any person transferred may be detained, tried and sentenced in the administering State for any act other than that which incurred to the sentence in the sentencing State, where such an act is proscribed by the legislation of the administering State.

Article 15

The administering State shall supply the sentencing State with information relating to the administration of the sentence:

- (a) When it considers that the sentence has been served in full;
- (b) If the person under sentence should escape before completion of the sentence;
- (c) If the sentencing State requests a special report.

Article 16

This Convention shall apply to the administration of sentences passed both before and after its entry into force.

CHAPTER 2. PROCEDURE

Article 17

A transfer request may be submitted by:

- (a) The person under sentence himself, or his legal representative, who shall submit a request to this effect to one of the States;
- (b) The sentencing State;
- (c) The administering State.

Article 18

All requests shall be in writing. They shall indicate the identity of the person under sentence and his address in both the sentencing State and the administering State. They shall be accompanied by a statement taken down by a judicial authority indicating that the person under sentence has consented.

Article 19

1. The administering State shall, either in support of its request or in response to the request submitted by the sentencing State, produce the following:

- (a) A document indicating that the person under sentence is a national of that State;
- (b) The text of the legal provisions proscribing the act which incurred the penalty in the sentencing State, together with any useful information on the modalities of administration of the sentence in the administering State and the legal consequences of the sentence in the administering State.

2. The sentencing State shall, either in support of its request or in response to the request submitted by the administering State, produce the following:

- (a) The original or a true copy of the ruling sentencing the offender. It shall certify the administrative nature of the ruling and specify, insofar as that is possible, the circumstances, time and place in which the offence was committed, the legal definition of the offence and the length of the penalty to be administered;
- (b) A document indicating the identity of the person under sentence and his place of residence in both the sentencing State and the administering State;
- (c) An indication of the length of the sentence already served, due account having been taken of the length of any preventive detention and of any other act affecting the administration of the sentence;

(d) Any useful information pertaining to the modalities of the administration of the sentence in the sentencing State.

3. If one of the two States considers that the information provided by the other State is not sufficient to permit it to apply this Convention, it shall request the additional information necessary.

4. The person under sentence shall be informed of all changes made to his file, as well as of any decision taken by one of the two States with regard to his request for transfer.

Article 20

Except in exceptional cases, requests shall be addressed by the Ministry of Justice of the requesting State to the Ministry of Justice of the requested State. Replies shall be transmitted through the same channels as soon as possible.

The requested State shall inform the requesting State with the minimum of delay whether it accepts or refuses the requested transfer.

Article 21

Each of the two States may reserve the right to require that the requests and accompanying documents should be sent to it accompanied by a translation into the official language or one of the official languages of the requesting State.

Article 22

Documents transmitted pursuant to this Convention shall be exempt from any authentication requirements.

Article 23

The costs of transfer shall be the responsibility of the administering State, unless otherwise decided by both States.

The State which assumes the costs of transfer shall provide the escort.

The administering State may under no circumstances claim reimbursement for costs incurred for the administration of the sentence or for the supervision of the person under sentence.

SECTION III. TEMPORARY TRANSFER

Article 24

1. In the context of an ongoing transfer procedure and while awaiting a definitive ruling, the Contracting Parties may, for pressing humanitarian reasons, including serious concerns for the health of the person under sentence or close members of his family, unless

special considerations indicate otherwise, agree to approve the temporary transfer of the person under sentence to the administering State.

The state of health of the person concerned must be attested by certificates or testimony from legally competent persons or bodies.

The sentencing State shall determine the conditions for and the modalities of the transfer.

The request and the consent of the person under sentence shall be taken down before a member of the judicial authority who must have informed that person in advance of the conditions attaching to the temporary transfer and the obligations to which the Contracting Parties are liable pursuant to the application of this article.

2. The person transferred shall remain in custody in the territory of the administering State, unless his release is authorized by the sentencing State.

3. The administering State shall undertake to return the person transferred to the sentencing State as soon as the reasons for the temporary transfer cease to apply.

The period of detention spent in the administering State shall be deducted from the length of the sentence of deprivation of liberty that the person transferred has still to serve in the sentencing State.

4. Should the person transferred escape, the administering State shall take all possible measures for his re-arrest.

5. The provisions of article 23 shall apply to temporary transfer.

SECTION IV. SETTLEMENT OF DISPUTES

Article 25

Any dispute arising from the interpretation or application of this Convention shall be resolved through the diplomatic channel.

A joint consultative committee, composed of representatives of the Ministries of Foreign Affairs and of Justice, shall meet periodically at the request of one or other of the States, with a view to facilitating the settlement of such problems as may arise from the application of this Convention.

SECTION V. FINAL PROVISIONS

Article 26

1. Each of the Contracting Parties shall notify the other Party of the completion of the procedures required by its Constitution for the entry into force of this Convention. This Convention shall enter into force on the first day of the second month after the date on which the last such notification is received.

2. This Convention shall remain in force for an indefinite period.

3. Each of the Contracting Parties may terminate this Convention at any time and such termination shall take effect one year after the date on which the notice of termination is received by the other Contracting Party.

In witness whereof, the representatives of the two States, being duly authorized thereto, have signed this Convention and affixed their seals thereto. Done at Brussels, on 7 July 1997, in duplicate in the French, Dutch and Arabic languages, all three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Belgium:

STEFAN DE CLERCK
Minister of Justice

For the Kingdom of Morocco:

ABDERRAHMANE AMALOU
Minister of Justice

